

Distr.: General  
22 August 2008  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة  
مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة الثالثة والستون

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

البند ١٦ من جدول الأعمال

التراعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان  
جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على  
السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ وموجهتان إلى الأمين  
العام وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم البيانين المرفقين الصادرين عن وزارة خارجية جورجيا  
والمؤرخين ٢٠ و ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الدورة الثانية والستين  
للجمعية العامة، في إطار البند ١٦ من جدول الأعمال "التراعات التي طال أمدها في منطقة  
مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية  
على الصعيد الدولي"، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إراكلي ألاسانيا

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالتين المتطابقتين الموجهتين إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن  
من الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة

الضميمة ١

بيان وزارة خارجية جورجيا بشأن عمل غير قانوني آخر ترتكبه القوات المسلحة  
للاتحاد الروسي

لقد بات معلوما أن القوات المسلحة للاتحاد الروسي المتمركزة بصورة غير قانونية على أراضي جورجيا تحضر لعمل استفزازي آخر حيث يقوم جنود روس مزودون بالمعدات اللازمة ببناء نقطة ثابتة للتفتيش والمراقبة على طريق سيناكي - بوتي السريع، بالقرب من مدخل بوتي، على ما يدعى بالكيلومتر السابع.

ويندرج هذا العمل ضمن محاولات الجانب الروسي المتكررة للمضي في توسيع نطاق تدخله العسكري واحتلاله أراضي جورجيا. وتصدر الإشارة إلى أن بوتي تبعد نحو ٣٠ كيلومترا عن منطقة النزاع في أبجازيا ونحو ١٦٠ كيلومترا عن منطقة النزاع في إقليم تسخينفالي.

وقد صدر بيان من أعلى مستوى عن الاتحاد الروسي بشأن انسحاب القوات الروسية من أراضي جورجيا، إلا أن الوقائع على الأرض تشير إلى خلاف ذلك. وندعو مرة أخرى المجتمع الدولي إلى تسخير كل الموارد المتاحة لديه لإنهاء العدوان الروسي.

تбилиسي، ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٨

## الضميمة ٢

### بيان وزارة خارجية جورجيا

#### قرار الاتحاد الروسي تقييد حرية تنقل أعضاء السلك الدبلوماسي في جميع أراضي جورجيا

في ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٨، أرسلت سفارة الاتحاد الروسي في جورجيا مذكرة إلى وزارة الخارجية الجورجية تشير بوجه خاص إلى ما يلي: "من أجل ترتيب تنقل منظم في جميع أرجاء غوري للوفود والأشخاص الذين يعتزمون القدوم إلى جورجيا أو الذين يوجدون فيها فعلا من العازمين على السفر إلى غوري، تطلب السفارة تقديم إخطار مسبق بأي سفر يعتزم، وبأسماء أعضاء الوفود، وأهداف السفر، ومدته، ووسائل النقل المستخدمة فيه، وبيان الرحلة. وفي ضوء الحالة السائدة، يتعين تقديم هذه المعلومات إلى وزارة الدفاع في الاتحاد الروسي لكي تصدر تعليماتها إلى قيادة حفظ السلام التي ستحرص على ضمان التنقل دون عوائق".

وفي أعقاب التطهير العرقي والانتهاكات الجماعية والصارخة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها الجيش الروسي على أراضي جورجيا، قام الاتحاد الروسي بتقييد حرية تنقل أعضاء السلك الدبلوماسي في جميع أرجاء أراضي جورجيا. ويشير هذا القرار بدون شك إلى مدى تقييد موسكو باتفاق وقف إطلاق النار الذي وقعه الرئيس الروسي، ويقدم دليلا آخر على مواصلة احتلال القوات المسلحة الروسية للأراضي الجورجية.

وهذا القرار من جانب الاتحاد الروسي يشكل انتهاكا جسيما لأحكام اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١. فالمادة ٢٦ من هذه الاتفاقية تنص تحديدا على أن تكفل الدولة المضيقة حرية التنقل والسفر في جميع أنحاء إقليمها لجميع أعضاء السلك الدبلوماسي.

وتتبنى إجراءات روسيا في جورجيا مع معايير ومبادئ القانون الدولي العرفي والمدون المعترف بها عالميا التي توضع الأساس وتوفر الضمان لوجود أي دولة بصفتها كيانا خاضعا للقانون الدولي في إطار النظام الدولي.

ومن المؤسف أن يواصل الاتحاد الروسي، باعتباره خلفا قانونيا للاتحاد السوفياتي، قيامه بأعمال مستمدة من تقاليد إمبريالية سوفياتية.

تبيليسي، ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٨